

قاسم أمين 1863 - 1908

ولد قاسم أمين في الإسكندرية، في ديسمبر سنة 1863، ودخل مدرسة رأس التين، ثم انتقلت الأسرة إلى حي الحلمية بالقاهرة وانتقل هو إلى المدرسة التجهيزية، ثم دخل مدرسة الحقوق، وحصل على الليسانس سنة 1881 وكان أول الدفعة، وعمره طبقاً للتاريخ الذي سبق ثمانية عشر عاماً فقط.

وقد أرسله أبوه ليتمرن في مكتب المحامى "مصطفى فهمي" الذي أصبح بعد ذلك رئيس وزراء طوال ثمانية عشر عاماً متصلة، ثم لم يلبث قاسم أمين أن سافر إلى فرنسا في بعثة ليدرس القانون.

وفي باريس تابع تطور الأحداث المحزنة: هجوم الإنجليز على مصر، كسر الثورة العربية، المحاكمات، والفرار والاختفاء. وجاء الأفغاني ومحمد عبده إلى باريس منفين. وعندما أصدر جريدة "العروة الوثقى" ساهم فيها معهما، وأخذ يساعد محمد عبده على تعلم اللغة الفرنسية. ومما ساهم في بلورة أفكاره بعد عودته. فقد عاد من باريس التحاقه بسلك النيابة العامة والقضاء، حتى أصبح مستشاراً في محكمة الاستئناف سنة 1892. وخلال ذلك عمل في مدن عدة. ونظر قضايا مدنية واجتماعية كثيرة. ومرت به صور شتى واقعية من صميم المجتمع المصري. الصورة التي لا يراها ابن طبقته في "الصالونات" التي يرتادها.

عام 1897 نشر كتابه "تحرير المرأة" شنت عليه الحملات لمطالبته بضرورة تعليم المرأة وسفورها وطلاقها وزواجها لأن هذه في حد ذاتها لم تكن بالأمر البسيطة.. يكفي أن نذكر أن المرأة لم تكشف وجهها إلا بعد ثورة 1919، في سنة 1922، وكان يحدث أحياناً أن يقذف الناس في الشارع المرأة السافرة الوجه، أي بعد ربع قرن من صدور الكتاب، وأن أول مدرسة ثانوية للبنات وعلى نظام مدارس البنين، أي للمواد الدراسية العادية، لا النسائية فقط، لم تنشأ إلا سنة 1925، وأن تقييد حق الرجل في الطلاق وفي ألا يقع الطلاق إلا أمام القاضي، لم يقر بعد برغم مرور سنوات كثيرة.. وما قد يعنيه هذا للمرأة التي "لن تنال ما تستحق من الاعتبار والكرامة إلا إذا منحت حق الطلاق".

وقد ساهم قاسم أمين في الحياة العامة مساهمات قيمة أخرى كان أبرزها دوره إلى جانب صديقه سعد زغلول في تأسيس الجامعة المصرية. ومات قاسم أمين سنة 1908 وهو في الخامسة والأربعين من العمر.

تحرير المرأة*

حالة المرأة في الهيئة الاجتماعية

إنني أدعو كل محب للحقيقة أن يبحث معي في حالة النساء المصريات، وأنا على يقين من أنه يصل وحده إلى النتيجة التي وصلت إليها، وهي ضرورة الإصلاح فيها. هذه الحقيقة التي أنشرها اليوم شغلت فكري مدة طويلة، كنت في خلالها أقلبها وأمتحنها وأطلقها، حتى إذا تجردت عن كل ما كان يختلط بها من الخطأ استولت على مكان عظيم من موضع الفكر مني، وزاحمت غيرها، وتغلبت عليه، وصارت تشغلني بورودها، وتنبهني إلى مزاياها، وتذكرني بالحاجة إليها، فرأيت أن لا مناص من إبرازها من مكان الفكر إلى فضاء الدعوة والذكر.

سيقول قوم إن ما أنشره اليوم بدعة. فأقول: نعم. أتيت بدعة، ولكنها ليست في الإسلام، بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد طلب الكمال فيها.

لم يعتقد المسلم أن عوائده لا تتغير ولا تتبدل، وأنه يلزمه أن يحافظ عليها إلى الأبد؟ ولم يجر على هذا الاعتقاد في عمله مع أنه هو وعوائده جزء من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبديل في كل أن؟ أيقدر المسلم على مخالفة سنة الله في خلقه، إذ جعل التغيير شرط الحياة والتقدم والوقفه والجمود مقترنين بالموت. والتأخر؟ أليست العادة عبارة عن اصطلاح الأمة على سلوك طريق خاصة في معيشتهم ومعاملاتهم حسبما يناسب الزمان والمكان؟ من ذا الذي يمكنه أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الإنسان؟ وأن عقل الإنسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان؟ المسلمون منتشرون في أطراف الأرض، فهل هم أنفسهم متحدون في العادات وطرق المعاش؟ من ذا الذي يمكنه أن يدعي أن ما يستحسنه عقل السوداني يستحسنه عقل التركي أو الصيني أو الهندي، أو أن عادة من عادات البدوي توافق أهل الحضرة، أو يزعم أن عوائد أمة من الأمم- مهما كانت- بقيت جميعها على ما كانت عليه من عهد نشأتها بدون تغيير؟

والحقيقة أن لكل أمة في كل مدة من الزمن عوائد وآداباً خاصة بها موافقة لحالتها العقلية، وأن تلك العوائد والآداب تتغير دائماً تغييراً غير محسوس تحت سلطان الإقليم والوراثة والمخاطبات والاختراعات العلمية والمذاهب الأدبية والنظامات السياسية وغير ذلك، وأن كل حركة من حركات العقل نحو التقدم يتبعها حتماً أثر يناسبها في العادات والآداب. وعلى ذلك يلزم أن يكون بين عوائد السوداني والتركي مثلاً من الاختلاف بقدر ما يوجد بين مرتبتهما في العقل، وهو الأمر المشهور الذي لا ريبه فيه. وعلى هذه النسبة يكون الفرق بين المصري والأوروبي.

* المصدر: قاسم أمين. الاعمال الكاملة. تحقيق محمد عمارة. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976.

ولا يمكن أن يتصور أحد أن العادات التي هي عبارة عن طريق سلوك الإنسان في نفسه ومع عائلته ومواطنيه وأبناء جنسه تكون في أمة جاهلة أو متوحشة مثلما تكون في أمة متمدنة، لأن سلوك كل فرد منها إنما يكون على ما يناسب مداركه ودرجة تربيته.

ولهذا الارتباط التام بين عادات كل أمة ومنزلتها من المعارف والمدنية نرى أن سلطان العادة أنفذ حكماً فيها من كل سلطان، وهي أشد شوئونها لصوقاً بها وأبعدها عن التغيير، ولا حول للأمة عن طاعتها إلا إذا تحولت نفوس الأمة وارتفعت أو انحطت عن درجتها في العقل، ولهذا نرى أنها تتغلب دائماً على غيرها من العوامل والمؤثرات حتى على الشرائع. ويؤيد ذلك ما نشاهده كل يوم في بلادنا من أن القوانين واللوائح التي توضع لإصلاح حال الأمة تنقلب في الحال إلى آلة جديدة للفساد. وليس هذا بغريب. فقد تتغلب العادات على الدين نفسه فتفسده وتمسخه بحيث ينكره كل من عرفه.

وهذا هو الأصل فيما نشهده ويؤيده الاختبار التاريخي من التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها، وبين ارتفاع المرأة وتقدم الأمة ومدنيتها. فقد علمنا أن حال المرأة في ابتداء تكون الجمعيات الإنسانية كانت لا تختلف عن حالة الرقيق في شيء، وكانت واقعة عند الرومان واليونان مثلاً تحت سلطة أبيها ثم زوجها ثم بعده أكثر أولادها. وكان لرئيس العائلة عليها حق الملكية المطلقة فيتصرف فيها بالبيع والهبة والموت متى شاء، ويرثها من بعده ورثته بما عليها من الحقوق المخولة لمالكها. وكان من المباح عند العرب قبل الإسلام أن يقتل الآباء بناتهم، وأن يستمتع الرجال بالنساء من غير قيد شرعي ولا عدد محدود. ولا تزال هذه السلطة الآن سائدة عند قبائل إفريقيا وأريكا المتوحشة. وبعض الأمم الآسيوية يعتقد أن المرأة ليس لها روح خالدة، وأنها لا ينبغي أن تعيش بعد زوجها، ومنهم من يقدمها إلى ضيفه إكراماً له كما يقدم له أحسن متاع يمتلكه.

كل هذا يشاهد في الجمعيات الناشئة التي لم تقم على نظمات عمومية بل كل ما فيها يقوم برابطة العائلة والقبيلة، والقوة هي القانون الوحيد الذي تعرفه. وهكذا الحال الآن في البلاد التي تدار بحكومة استبدادية لأنها تحكم كذلك بقانون القوة.

أما في البلاد التي ارتقت إلى درجة عظيمة من التمدن فإننا نرى النساء أخذن يرتفعن شيئاً فشيئاً من الانحطاط السابق، وصرن يقطعن المسافات التي كانت تبعدهن عن الرجال: هذه تحبو وتلك تخطو وهذه تمشي وتلك تعدو، كل ذلك بحسب حال الجمعية التي تنتسب إليها ودرجة المدنية فيها. فالمرأة الأمريكية في أول صف، ثم تتلوها الإنجليزية، وتأتي بعدها الألمانية، وتليها الفرنسية ثم النمساوية ثم التلياذية ثم الروسية إلخ كلها نفوس شعرت أنها حقيقية بالاستقلال، فهي تبحث عن الوسائل لنيله، وأنها جديرة بالحرية فهي تسعى للوصول إليها، وأنها من نوع الإنسان فهي تطالب بكل حق للإنسان.

والغربي الذي يحب أن يذنب كل شئ حسن إلى دينه يعتقد أن المرأة الغربية ترقن لأن دينها المسيحي ساعدها على نيل حريتها، ولكن هذا الاعتقاد باطل، فإن الدين المسيحي لم يتعرض لوضع نظام يكفل حرية المرأة ولم يبين حقوقها بأحكام خاصة أو عامة، ولم يرسم للناس في هذا الموضوع مبادئ يهتدون بها. وقد أقام هذا الدين في كل أمة دخل فيها بدون أن يترك أثراً محسوساً في الأخلاق من هذه الجهة، بل تشكل نفسه بالشكل الذي أفادته إياه أخلاق الأمم وعاداتها.

ولو كان لدين ما سلطة وتأثير على العوائد لكانت المرأة المسلمة اليوم في مقدمة نساء الأرض.

سبق الشرع الإسلامي كل شريعة سواه في تقرير مساواة المرأة للرجل، فأعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض الانحطاط عند جميع الأمم، وخولها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الأحوال المدنية من بيع وشراء وهبة ووصية من غير أن يتوقف تصرفها على إذن أبيها أو زوجها.

وهذه المزايا التي لم تصل إلى اكتسابها حتى الآن بعض النساء الغربيات - كلها تشهد على أن من أصول الشريعة السمحاء احترام المرأة والتسوية بينها وبين الرجل. بل إن شريعتنا بالغت في الرفق بالمرأة فوضعت عنها أعمال المعيشة، ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الأولاد خلافاً لبعض الشرائع الغربية التي سوت بين الرجل والمرأة في الواجبات فقط، وميزت الرجل في الحقوق.

والميل إلى تسوية المرأة بالرجل في الحقوق ظاهر في الشريعة الإسلامية حتى في مسألة التحلل من عقدة الزواج، فقد جعلت لها في ذلك طرقاً جديدة بالاعتبار سيأتي الكلام عنها خلافاً لما يتوهمه الغربيون ويظنه بعض المسلمين.

ولم أرى إلا مسألة واحدة ميز الشرع فيها الرجال على النساء وهي تعدد الزوجات. والسبب في ذلك واضح يتعلق بمسألة النسب التي لا يقوم للزواج حياة بدونها، وسيأتي الكلام عليها أيضاً فيما يلي. وبالجمله فليس في أحكام الديانة الإسلامية، ولا فيما ترمي إليه من مقاصدها، ما يمكن أن ينسب إليه انحطاط المرأة المسلمة، بل الأمر بالعكس فإنها أكسبتها مقاماً في الهيئة الاجتماعية.

ولكن وأسفاه! قد تغلبت على هذا الدين الجميل أخلاق سيئة ورثناها عن الأمم التي انتشر فيها الإسلام، ودخلت فيه حامله ما كانت عليه من عوائد وأوهام، ولم يكن العرفان قد بلغ بتلك الأمم حداً يصل بالمرأة إلى المقام الذي أحلتها الشريعة فيه، وكان أكبر عامل في استمرار هذه الأخلاق توالي الحكومات الاستبدادية علينا.

تجردت الجمعيات الإسلامية على اختلاف الأزمان والأماكن - من المنظمات السياسية التي تحدد حقوق الحاكم والمحكوم وتخول الحكوميين مطالبته الحاكمين بالوقوف عند الحدود المقررة لهم بمقتضى الشريعة والنظام، بل أخذت حكومتها الشكل

الاستبدادي دائماً، فكان لسلطانهم وأعوانه سلطة مطلقة، فحكموا كيف شاءوا بلا قيد ولا استشارة ولا مراقبة، وأداروا مصالح الرعية بدون أن يكون لها صوت فيها.

نعم كان الحاكم صغيراً أو كبيراً ملزماً باتباع العدل واجتناب الظلم، لكن من المجرب أن السلطة غير المحدودة تغري بسوء الاستعمال إذا لم تجد حداً تقف أمامه ورأياً يناقشها وهيئة تراقبها.

ولهذا مضت القرون على الأمم الإسلامية وهي تحت حكم الاستبداد المطلق، وأساء حكامها في التصرف، وبالغوا في اتباع أهوائهم واللعب بشؤون الرعية، بل لعبوا بالدين نفسه في أغلب الأزمنة، ولا يستثنى منهم إلا عدد قليل لا يكاد يذكر بالنسبة إلى غالبهم.

إذا غلب الاستبداد على أمة لم يقف أثره في الأنفس عندما هو في نفس الحاكم الأعلى، ولكنه يتصل منه بمن حوله، ومنهم إلى ممن دونهم، وينفث روحه في كل قوي بالنسبة لكل ضعيف متى مكنته القوة من التحكم فيه، يسري ذلك في النفوس رضي الحاكم الأعلى أو لم يرض.

كان من أثر هذه الحكومات الاستبدادية أن الرجل في قوته أخذ يحتقر المرأة في ضعفها. وقد يكون من أسباب ذلك أن أول أثر يظهر في الأمة المحكومة بالاستبداد هو فساد الأخلاق.

قد يمكن أن يتوهم من أول وهلة أن الشخص الواقع عليه الظلم يحب العدل ويميل إلى الشفقة لما يقاسيه من المصائب التي تتوالى عليه، لكن المشاهد يدل على أن الأمة المظلومة لا يصلح جوها ولا تدفع أرضها لنمو الفضيلة، ولا يربو فيها إلا نبات الرذيلة. وكل المصريين الذين عاشوا تحت حكم المستبدين - السابقين - وما العهد منهم ببعيد - يعلمون أن شيخ البلد الذي كان يسلب منه عشرة جنيهاً كان يستردها مائة من الأهالي، والعمدة الذي كان يضرب مائة كبراج كان عند عودته إلى بلده ينتقم من مائة فلاح!

فمن طبيعة هذه الحالة أن الإنسان لا يحترم إلا القوة ولا يردع إلا بالخوف. ولما كانت المرأة ضعيفة اهتضم الرجل حقوقها، وأخذ يعاملها بالاحتقار والامتهان، وداس بأرجله على شخصيتها. عاشت المرأة في انحطاط شديد - أيا كان عنوانها في العائلة زوجة أو أمماً أو بنتاً - ليس لها شأن ولا اعتبار ولا رأي، خاضعة للرجل، لأنه رجل ولأنها امرأة. فُتِي شخصها في شخص الرجل، ولم يبق لها من الكون ما يسعها إلا ما استتر من زوايا المنازل، واختصت بالجهل والتحجب بأستار الظلمات، واستعملها الرجل متاعاً للذة، يلهو بها متى أراد، ويقذف بها في الطرق متى شاء، له الحرية ولها الرق، له العلم ولها الجهل، له العقل ولها البله، له الضياء والفضاء ولها الظلمة والسجن،

له الأمر والنهي ولها الطاعة والصبر، له كل شيء في الوجود وهي بعض ذلك لا كل الذي استولى عليه!

ان احتقار الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو بزوجات متعددة، يهوى إلى أيهن شاء متقاداً إلى الشهوة، مسوقاً بباعث الترف وحب استيفاء اللذة، غير مبال بما فرضه عليه الدين من تحسن القصد فيما يعمل ولا بما أوجبه عليه من العدل فيما يأتي

ان احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب...

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه...

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظاً على عرضها مثل أغا أو مقدم أو خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه...

من احتقار المرأة أن يسجنها في منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه إلا محمولة على النعش إلى القبر...

من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محلا للثقة والأمانة...

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أي شيء يتعلق بها: فليس لها رأي في الأعمال، ولا فكر في المشارب، ولا ذوق في الفنون، ولا قدم في المنافع العامة، ولا مقام في الاعتقادات الدينية، وليس لها فضيلة وطنية ولا شعور ملي...

ولست مبالغاً إن قلت إن ذلك كان حال المرأة في مصر إلى هذه السنين الأخيرة التي خفت فيها نوعاً سلطة الرجل على المرأة تبعاً لتقدم الفكر في الرجال واعتدال السلطة الحاكمة عليهم، ورأينا النساء يخرجن لقضاء حاجاتهن، ويترددن على المنتزهات العمومية لاستنشاق الهواء، وترويح النفوس بتسريح النظر في الكائنات التي عرضها الصانع جل شأنه على نظر كل مخلوق رجلاً كان أو امرأة. وكثير منهن يذهبن مع رجالهن إلى السياحة في بعض البلاد الأخرى، وكثير من الرجال قد أعطوا نساءهن مقاماً في الحياة العائلية.

middle class/ public sphere

وهذا إنما طرأ على بعض الرجال من نشأة الثقة في نفوس أولئك الرجال بنسائهم واطمئنانهم إلى أمانتهن: وهو احترام جديد للمرأة.

نعم، لا ننكر أن هذا التغيير لا يخلو من وجوده انتقاد، لكن سبب الانتقاد في الحقيقة ليس هو نفس التغيير ولكنه الأحوال التي احتفت به، وأهمها رسوخ عادة الحجاب في أنفس الجمهور الأعظم، ونقص تربية النساء. فلو كملت تربية النساء على مقتضى الدين وقواعد الأدب، ووقف بالحجاب عند الحد المعروف في أغلب المذاهب

الإسلامية، لسقطت كل تلك الانتقادات، وأمكن أن تنتفع الأمة بجميع أفرادها نساء ورجالاً.

تربية المرأة

المرأة، وما أدراك ما المرأة. إنسان مثل الرجل. لا تختلف عنه في الأعضاء ووظائفها، ولا في الإحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الإنسان من حيث هو إنسان، إلا بقدر ما يستدعيه اختلافهما في الصنف.

Darwin فإذا فاق الرجل المرأة في القوة البدنية والعقلية فذلك إنما لأنه اشتغل بالعمل والفكر أجيالاً طويلة كانت المرأة فيها محرومة استعمال القوتين المذكورتين، ومقهورة على لزوم حالة من الانحطاط تختلف في الشدة والضعف على حسب الأوقات والأماكن...

المرأة لا تكون خلقاً كاملاً إلا إذا تمت تربيتها الجسمية والعقلية. أما تربيتها الجسمية فلأنها لازمة في استكمال صحتها وحفظ جمالها، فيجب أن تربي كما يجب أن يربي الرجال على تمرين الجسم بالحركة والرياضة، لأن الجسم الضعيف لا يسكنه إلا عقل ضعيف، ولأن ما يكثر عروضه للنساء من الاضطرابات العصبية والمخية إنما هو ناشئ عن عدم انتظام وظائف أعضاء الجسم... **psychology**

وأما تربيتها العقلية فلأنها بدونها تكون المرأة فاقدة لقيمتها كما هي حالتها الآن عندنا. نعم، إنها تلد ويحفظ بها النوع الإنساني، لكنها في ذلك إنما تؤدي وظيفة كل أُنثى من سائر أنواع الحيوانات، وهي لا تمتاز في عملها هذا عن نحو هرة ولود.

وفي الحق أننا ضيقنا دائرة وظيفة المرأة وخصصناها بالنتاج ولم نطلب منها شيئاً غير ذلك. وسببه أننا توهمنا أن المرأة لا تصلح لعمل آخر، وأن الرجال غير محتاجين إلى النساء في القيام بشؤون الحياة الخاصة والعامة، وغاب عنا أن الرجل إنما يكون في كبره كما هيأته والدته في صغره.

فهذا الارتباط التام بين الرجل وأمه هو الأمر المهم الذي أريد أن يفهمه الرجال. وهو ثمرة كل ما وضعت في هذا الكتاب.

أني أكرر ما قلته من أنه يستحيل تحصيل رجال ناجحين إن لم يكن لهم أمهات قادرات على أن يهيئهم للنجاح، فتلك هي الوظيفة السامية التي عهد التمدين بها إلى المرأة في عصرنا هذا وهي تقوم بأعبائها الثقيلة في كل البلاد المتمدنة حيث نراها تلد الأطفال ثم تصوغهم رجالاً. **Mothering and naitonhood**

وبديهي أن العمل الأول، وهو الولادة، هو عمل بسيط مادي تشترك فيه المرأة مع الحيوانات فلا يحتاج إلا إلى بنية سليمة. أما العمل الثاني وهو التربية فهو عمل عقلي امتاز به النوع الإنساني، وهو محتاج في تأديته إلى تربية واسعة واختبار عظيم ومعارف مختلفة.

Order in Family Family compsoes the Body of the Nation

والأمر الذي يلزم أن تلتفت إليه كل أمة لا تغفل عن مصالحها الحقيقية هو وجود النظام في العائلات التي يتكون منها جسم الأمة، لأن العائلة هي أساس الأمة. ولما كانت المرأة هي أساس العائلة كان تقدمها وتأخرها في المرتبة العقلية أول مؤثر في تقدم الأمة وتأخرها.

المرأة ميزان العائلة، فإن كانت منحنة احتقرها زوجها وأهلها وأولادها وعاشوا جميعاً منحلين لا يرتبط بعضهم ببعض ولا يعرفون نظاماً ولا ترتيباً في معيشتهم فتفسد آدابهم وعوائدهم، وإن كانت على جانب من العقل والأدب هذبت جميع العائلة، واحترمها أفرادها، واحترموا أنفسهم، وعاش الجميع في نظام تام تحت لواء محبتها متضامنين أقوياء باتحادهم. وهذه الصفات التي تشاهد في العائلة هي الصفات التي تشاهد في الأمة، إذ كل منا يسلك في أمته مسلكه في عائلته.

ومن المحال أن يكون للإنسان من الصفات والأخلاق في أمته ما ليس له نموذج في منزله، وأن يعامل مواطنيه بأخلاق غير التي يعامل بها أفراد عائلته، وإن كان حسن الأخلاق في عائلته حسنت أخلاقه في أمته أيضاً. ومن هذا يتبين مقدار عمل المرأة في تقدم الأمم وتأخرها.

Virtue is in recognizing basic human equality/ dignity

وبالجملة فإن ارتقاء الأمم يحتاج إلى عوامل مختلفة متنوعة من أهمها ارتقاء المرأة، وانحطاط الأمم ينشأ من عوامل مختلفة متنوعة أيضاً من أهمها انحطاط المرأة.

فهذا الانحطاط في مرتبة المرأة عندنا هو أهم مانع يقف في سبيلنا ليصدنا عن التقدم إلى ما فيه صلاحنا. وعلى هذا فليست تربية المرأة من الكماليات التي ينتظر بها مرور الأزمان ويجوز الإبطاء في إعداد الوسائل لها كما يتوهمه كثير من الناس الذين يطننون بمزايا تربية الذكور ويقدمونها على تربية البنات، وإنما هي من الحاجيات، بل من الضروريات التي يجب البدء بها والعناية بتوفير ما يلزم لها من المعدات.

وهي الواجب الخطير الذي إن قمنا به سهل علينا كل إصلاح سواه، وإن أهملناه أفسد علينا كل إصلاح سواه.

دلت التربية الجديدة التي منحها نساء أوروبا من نحو قرن على أن المرأة ليست تلك الآلة البسيطة التي وقفها أولئك الأسلاف الغافلون على التناسل، فبمجرد ما حل العقل محل القوة وحلت الحرية محل الاستبداد رأى العالم أن في المرأة أسراراً لم تعرفها الجاهلية الأولى، وأنها تصلح لوظائف سامية مثل التي يصلح لها الرجال، وأن انحطاطها كان عارضاً لا طبيعياً. فلما استيقظت من نومها واستتار عقلها واستقامت ملكاتها وتحلت نفسها بالفكر والعلم، ومرنت قواها على العمل صعدت من العقل إلى درجة، وذهبت في رقة الشعور إلى غاية لم تكن تخطر في خيال أحد من أهل تلك العصور الخالية. وهي إلى الآن كلما تمتعت بحريتها زاد ارتقاؤها.

كل مطلع على حركات النساء الغربيات وأعمالهن لا يشك في أنهن يأتين من الأعمال العظيمة ما لا قوام للمدنية بدونه: لا يوجد فرع من فروع الصناعة والتجارة ولا علم من العلوم ولا فن من الفنون إلا والمرأة عاملة فيه مع الرجل كثفا لكتف. ولا يوجد عمل خيري إلا وهي في أول العاملين فيه. ولا تقع حادثة سياسية إلا والمرأة نصيب فيها. وليس بين الصنفين فرق إلا أن المرأة لم تنل الحقوق السياسية، فإذا منحتها - كما هو المنتظر في بلاد أوروبا - تمت المساواة بينهما. على أنها قد نالت منها الآن شيئاً كبيراً حيث خول لها حق الانتخاب في أمريكا وفي انكلترا في المجالس البلدية وفي فرنسا في المحاكم التجارية وفي بعض جمهوريات الولايات المتحدة تجلس المرأة في المجالس الشورية.

ولا تخلو اليوم عاصمة من عواصم أوروبا وأمريكا من جمعية للنساء همها المطالبة بحقوق المرأة والسعي في سبيل اكتسابها. وكل سنة تمر تترك في تاريخ أعمالهن أثراً شريفاً وتنتهي بفوز جديد.

ولا يشك أحد من الواقفين على هذه الحركة التي أظهر فيها هذا الصنف الضعيف قوة عجيبة أن المرأة لا بد أن تصل في زمن قريب إلى مستوى تبلغ فيه منتهى ما تطلب من مساواتها للرجال في جميع الحقوق، ولا يعلم ماذا يكون بعد ذلك إلا الله، وهل تقف النساء عند هذا الحد أو يسبقن الرجال في ميدان التقدم والترقي.

من البديهي أن هذه القوى التي تصرفها النساء في التجارة والصناعة والفنون والعلوم إن كانت كل واحدة منها على حدتها لا يظهر أثرها للناظر في أحوال الأمة، فإن لجميعها مجموعاً واحداً يظهر أثره في أحوالها تمام الظهور، وهي رأس مال عظيم نحن مقصرون في العناية والانتفاع به.

وعندي أن من أعظم ما يؤسف عليه حرمان بلادنا من أعمال النساء الخيرية لأن الميل إلى الخير من غرائز المرأة الفطرية، ويقودها إليه رقة الإحساس وحنو القلب، ولها من الصبر على خدمة الفقراء والمرضى ما لا يتحمله أعظم الرجال جلداً، ولها اعتناء جميل واندفاع قلبي، وهذه الصفات توجد عند النساء في الغالب. غير أن المرأة الجاهلة لا تجد من نفسها مرشداً يهديها إلى سبيل الخير، فتصرف ما أودعه قلبها من كنوز الرحمة في أصغر الأمور وأحقرها.

هذا هو عمل المرأة في الأمم المتقدمة، وقد وجد في مبدأ الإسلام عدد غير قليل من النساء كان لهن أثر في مصالح المسلمين العامة. فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية على اختلاف مواضعها قد رويت عن عائشة وأم سلمة وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة، وأن عدداً غير قليل من النساء اشتهرن بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تداخلت في مسألة الخلافة العظيمة وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء. واني أورد هنا بعض ما خطبت به على الناس تحملهم

على الانضمام إلى الطائفة التي كانت قد انحازت إليها، وهي الخطبة التي ألقها عند دخولها البصره:

"إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحدثوا فيه الأحداث، وأووا فيه المحدثين، واستوجبوا فيه لعنة الله ولعنة رسوله، مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين (عثمان) بلا ترة ولا عذر، فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه، وانتهبوا المال الحرام، وأطلوا البلد الحرام والشهر الحرام، ومزقوا الأعراض والجلود، وأقاموا في دار قوم كانوا كارهين لمقامهم ضارين مضرين غير نافعين ولا متقين، لا يقدرّون على امتناع ولا يأمنون، فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم وما فيه الناس ورائنا وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا. وقرأت: (لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ) ننهض في الإصلاح ممن أمر الله عز وجل وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصغير والكبير والذكر والأنثى. فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه، ومنكر ننهاكم عنه ونحتمك على تغييره"¹.

ويروى عن أم عطية أنها قالت: "و غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات، وكنت أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام وأداوي الجرحى، وأقوم على المرضى".

والذي يقرأ هذه الأسطر يتخيل له أنه يرى امرأة غربية من الممرضات اللاتي وهبن حياتهن لخدمة الانسانية.

والناظر في الاحوال التي فضلت فيها شريعتنا الرجل عن المرأة مثل الخلافة والامامة والشهادة في بعض الاحوال لا يجد واحدة منها تتعلق بعيشتها الخصوصية وحريتها. وإن الشارع لم يراع في هذه المسائلة القليلة إلى عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها في العائلة وحصر الوظائف العمومية في الرجال. وهو تقسيم طبيعي جرى على مقتضاه إلى الآن التمدن في أوروبا، ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها إلى أعلى مرتبة تستحقها. وما من عاقل يدرك الغرض الصحيح من ذلك الحقوق العظيمة التي خولتها الشريعة الإسلامية إلى المرأة في جميع الأعمال المدنية - ومنها أهليتها لأن تكون وصية على رجل - يستحسن ما يخالفها من عوائدنا التي تؤدي إلى حرمان المرأة بالفعل من استعمال هذه الحقوق.

والقارئ الذي تتبع سلسلة القواعد الكلية التي سردها بغاية الإيجاز لا بد أن يكون قد لاحظ أنها كلها تتلخص في عبارة واحدة هي: أنه لا بد لحسن حال الأمة من أن تحسن حال المرأة. فإذا أرسل الناظر فكره ليحيط بأطراف هذا الموضوع الواسع وبجميع ما يرتبط به من المسائل انجلت له الحقيقة وتجلت له بجميع أسرارها فيرى

¹ تاريخ الطبري، جزء سادس، صفحة 3116.

صورة لا تشابه الخيال الذي كان يظنه جسماً. يرى المرأة التي يهيئها المستقبل تتلأأ في أنوار جمالها ظاهرة مظهرها الفطري ولايسة حلة كمالها الثنائي: الجسم والعقل.

خاتمة

تبين للقارئ مما سبق أن ما نريد إدخاله من الإصلاح في حالة النساء ينقسم إلى قسمين: الأول يختص بالعادات وطرق المعاملة والتربية، والثاني يتعلق بدعوة أهل النظر في الشريعة الإسلامية والعارفين بأحكامها إلى مراعاة حاجات الأمة الإسلامية وضرورتها فيما يختص بالنساء وألا يفقوا عند تطبيق الأحكام عند قول إمام واحد إنما كان اجتهاده موافقاً لمصلحة عصره، وأن يدققوا البحث فيما تغير من الأحوال والشؤون، فإن وجدوا في قول إمام ما تتعسر معه المحافظة على كرامة الشرع أقاموا مقامه قول إمام آخر يكون في مذهبه ما يسد الحاجة بدون خروج عن أصول الشريعة العامة. والعمل على تحقيق هذين النوعين من الإصلاح هو كغيره من سائر الأعمال النافعة إنما يتم بالعلم والعزيمة.

.....

.....